المخاطر الأمنية في الساحل والصحراء وإشكالية الانفصال

"قضية الصحراء والحل السياسي"

محمد الخلوقي*

المقدمة:

تتخبط القارة الإفريقية في مجموعة من المشاكل في مختلف المجالات، سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية تهدد استقرار دولها. مرد ذلك لمخلفات الحقبة الاستعمارية والتركيبة البشرية من حيث تنوع العرقيات والإثنيات وشساعة المساحة التي لا تتناسب والقدرة اللوجستيكية والعسكرية لدول القارة، إذ لا تمكنها من تأمين وحماية حدودها.

تلك الأسباب انعكست على وضعية القارة المتدهورة مقارنة مع باقي قارّات العالم، فامتلاك إفريقيا لثروات طبيعية مهمة تصنّفها أغنى القارات الخمس، جعلها محط أطماع القوى العالمية التي دخلت في منافسة من أجل فرض الهيمنة والاستحواذ على خيراتها. إن خروج الاستعمار لم ينهي مشاكل الدول الإفريقية بل ترك وراءه مشاكل أخرى مرتبطة به، أخطرها مشكل انتشار الجماعات المسلحة سواء المطالبة بالانفصال أو تلك المتطرفة التي تريد زعزعت الاستقرار السياسي للدول.

لقد ساهمت العوامل المذكورة في فتح باب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية بطرق متعددة ومختلفة، خصوصا من طرف القوى الاستعمارية السابقة وكذلك قوى أخرى جديدة لم تكن تربطها علاقة بدول القارة. إذ نجد صراعا محموما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا، التي تتسابق على تثبيت مكانتها بطرق عديدة، شراكات اقتصادية أو عسكرية إعانات مالية وإنسانية مشروطة، وغيرها من المداخل التي قد تصل إلى التدخل بالقوة أو التهديد باستخدامها.

المملكة المغربية من الدول التي عانت من التقطيع الاستعماري الذي حاول تقزيم الدولة المغربية واقتطاع مجموعة من الأراضي التي كانت تابعة للمملكة، ولازال يعاني من حركة انفصالية من مخلفات المستعمر الاسباني. غير أن المملكة المغربية قامت بمجموعة من الخطوات خاصة السياسية منها قد تكون نموذجا للتعامل على

(*) أستاذ القانون الدولي العام والعلاقات الدولية كلية العلوم القانونية والاقتصادية قلعة السراغنة -جامعة القاضي عياض-

المستوى الافريقي مع الحركات الانفصالية، خصوصا المسلحة والمدعومة من جهات خارجية. إن الاشكال المطروح هو البحث في أنواع التهديدات الأمنية التي تزعزع استقرار منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا، والعوامل التي جعلتها من المناطق أكثر توترا في القارة. وكيف يمكن لحل مشكل الصحراء في المغرب أن يساهم باستقرار المنطقة ونموذجا لحل النزاعات المشابهة بدولها.

من أجل الإجابة عن الاشكال المطروح سنقوم بتحليل الموضوع على محورين رئيسيين، الأول سيركز على التهديدات الأمنية بالمنطقة، والثاني حول تطورات قضية الصحراء وجدوى الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي.

أولاً- التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل:

تعتبر منطقة الساحل والصحراء من أخطر المناطق في إفريقيا إن لم نقل العالم على جميع الأصعدة، حيث تجتمع قساوة المناخ بالفقر وانعدام الأمن وانتشار الجماعات الإرهابية. جغرافية المنطقة وهشاشة الدول المشكلة لها وعوامل أخرى اجتماعية تجتمع من أجل تدهور الأمن والسلم هناك. هذه البيئة الغير مستقرة وفرت للجماعات المتطرفة ظروفا مناسبة لتكثيف أنشطتها في التهريب الدولي والاتجار بالبشر والاختطاف لتمويل أنشطتها الإرهابية، ساعد على هذا الوضع عدم قدرة الدول تغطية المنطقة عسكريا سواء بسبب ضعف السلطة المركزية أو عدم تناسب شساعة الدولة وإمكاناتها العسكرية.

كما أن منظمة الأمم المتحدة خصصت مجموعة من البرامج لمحاربة تلك الظواهر عن طريق مكتبها الخاص بمحاربة المخدرات والجريمة، وذلك بتبني خطة ثلاثية الأهداف بجعل الحكم أكثر شمولا وفعالية وبناء القدرات لمواجهة التهديدات العابرة للحدود وتعزيز القدرة على المجابهة عند الشعب الساحلي[١].

أ- انتشار الجماعات المسلحة في الساحل والصحراء:

تنشط العديد من الجماعات "الإرهابية" في منطقة الساحل أبرزها "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و"تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" و"بوكو حرام" و"تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا"، إذ يتقاسم ولاء هذه الجماعات كل من تنظيمي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"تنظيم داعش". يتوزع عمل هذه المجموعات في كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر وتشاد ونيجيريا بالإضافة إلى جنوب الجزائر وليبيا. تتنافس هذه الجماعات بينها من أجل فرض سيطرتها ونفوذها في تلك المناطق بشن هجمات مسلحة وترويع المدنيين بالقتل والخطف وطلب الفدية، وتعمل كذلك على تجنيد مجموعة من شباب المنطقة مستغلة الظروف الصعبة التي يعيشونها[٢].

قـامت الجماعات الإرهابية خصوصا تنظيم "القـاعدة" صاحبة الفكر الإيديولوجي المتطرف بتدويل الصراع انطلاقا من مفهوم "أممي"، بجعل الصراع بين دار الإسلام ودار الكفر، إذ منحت صراعها مع الولايـات المتحدة بعدا دينيا، وتأسيسها على نظرية جمع المقاتلين بخلفية عقـائدية مشوشة واستقـطابهم من جميع أنحاء العالم. كذلك التخطيـط وتمويل عمليات إرهـابية ودعم الجماعات الإرهـابية الصغيرة المـتنافسة الناشطة في دول إفـريقية. حيث انتقل التشدد وانتشر من أفغانستان نحو باقي دول العالم. استمـر هذا الحشـد بعد أفـول نجم "القاعـدة" وظهور الـتنظيم الجـديد "داعش"، وتـوالي الولاءات في منطقة الساحل والصحـراء، التي أصبحت أفغانستان جديدة، حيث تم نقل المعـارك من القارة الأسيوية إلى العمق الإفريقي من أجل تأثيث فضاء ملائما في الغرب الإفريقي[٣].

تواجد الجماعات المسلحة ليس بالأمر الغريب على الساحة الإفريقية بصفة عامة، إذ طالما كانت الـدول الإفريقية ساحـة حرب مفتوحة بين الجـماعات المسلحة سواء في إطار حروب أهليـة بين عرقيات مختلفة أو في حروب مـن أجل السيطرة على السلطة. غير أن الأمر سـيتغير في السنوات الأخيرة خصوصـا في خضم الحرب الأمريكية على أفغانسـتان من خلال تجنيد شباب للجهاد هناك أو بعد سقوط نظام طالبان وإعادة التمركز في إفريقيا، حيث تحولت المـنطقة إلى مقر دائم لتناسبها والبيئة التي تفضلها هذه التنظيمات كصعوبة الرصد وغياب الأمن والقرب من مناطق النزاعات المسلحة.

لقد عملت التنظيمات الإرهابـية على تطوير علاقتها مع القبائل ونسج تحالفات معها خـصوصا القبـائل التي لها تـوجهات جهاديـة تتخذها مـنطلقا لتـحقيق امتيازات سياسيـة، كحركة "أنصـار الدين" المنحدرة مـن قبائل الطوارق، وحـركة "تحرير ماسينا" المنتميـة لعرقية الفولاني المنتـشرة في مناطق شاسعة ومتـفرقة في إفريقيا. تستمد الجـماعات من هذه التحالفات قوتها بالـنظر لما تزوده بها من رجال وسـهولة استقطـابهم، ثم الحماية التي توفـرها القبائل وتمكنهـا من العمل والتخطيط بشكل آمن. بالإضافة إلى كل مـا سبق فالتنظيـمات الإرهابية بمنطقـة الساحل والصحراء استـطاعت ربط علاقات تعاون مع عصـابات الجريمة المنظمـة، إذ توفر لها الممرات الآمنـة وحماية بضائـعها من مخدرات وآثار مهـربة وتسـهيل عبـور المهاجرين غير الشرعيين مقابل نـسبة من الأرباح، وكذلك تـنفيذ عمليات اختطـاف مقابل فدية من أجل تمويل العمليـات الإرهابية وشراء الأسلحة، بل قد اتخذها بعض قادة الجماعات حرفـة، كقائد "تنظيم المـرابطون" "المختار بلمختـار" والذي سينضم بعد ذلك إلى "تنـظيم القاعـدة في بلاد المغرب الإسـلامي" المعروف بتهـريبه للسلع خـصوصا السجائر لتمويل عملياته الارهابية[٤].

كان تنظيم القاعدة سبّاقا في التواجد بإفريقيا والتغلغل داخل النسيج القبلي لمجموعة من الدول، واستطاعت ضم العديد من الجماعات المسلحة التي كانت في صراع مع الدول المنتمية إليها، خصوصا في الجزائر السودان مالي والصومال وغيرها من الدول. فالزعيم السابق لتنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" كان مستقرا في السودان لسنوات حيث شكل علاقات متينة أسست لزرع جذور التنظيم في إفريقيا. كما كانت القاعدة من أول التنظيمات التي هاجمت أهداف أجنبية في إفريقيا في كل من تنزانيا وكينيا سنة ١٩٩٨، لتدخل بعد ذلك إفريقيا في دوامة من العنف خصوصا في الساحل والصحراء ومنطقة القرن الإفريقي. رافق هذا التزايد المطرد في العنف والعمليات الإرهابية، تدخلات عسكرية خارجية خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وسقوط العديد من الدول وانهيار أنظمتها السياسية مما زاد الأمور الأمنية تعقيدا.

بعد غزو أفغانستان من طرف القوات الأمريكية سنة ٢٠٠١ وسقوط نظام طالبان انهار معه "تنظيم القاعدة"، عرفت إفريقيا هجرة معاكسة للمجندين في هذا التنظيم قادمين من أفغانستان إليها كمنطقة أمان، واستجماعا للقوة استعدادا للقتال في مناطق نزاع أخرى خصوصا في منطقة الشرق الأوسط. ساعدت الأوضاع الجديدة في منطقة الشرق الأوسط على زيادة نشاط "الجماعات الإرهابية" بشكل أكبر، خصوصا بعد سقوط العراق وسوريا، حيث تولد عن ذلك بروز جماعة جديدة أطلقت على نفسها اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" تعرف اختصارا باسم "داعش"[٥]. إذ أصبح هذا التنظيم في سباق محموم مع تنظيم "القاعدة" في استقطاب الولاءات وكذلك المجندين من مختلف الدول، وكانت منطقة الساحل والصحراء من أبرز المناطق المغذية لهذين التنظيمين وزاد من تفاقم الأوضاع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا بعد سقوط القذافي، الأمر الذي ساهم في تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة برمتها.

إن الأساس الذي ترتكز عليه "التنظيمات الجهادية المسلحة" يعتمد على فشل الدولة، وهشاشة المجتمع، فهي لا تنمو ولا تترعرع في ظل أنظمة معتدلة سياسيا وغير قمعية أو دموية إلاّ نادرا، حيث أن "القاعدة" وما يشبهها من التنظيمات لا تركز في خصومتها واختيار أعدائها على البعد السياسي حتى يجعلها ذلك معارضة بالمعنى التقليدي للكلمة، بل هي تبحث عن أعداء كفار أشرار تبرزهم كأعداء للدين وأنه لا خلاص منهم إلا بقتلهم ومواجهتهم عسكريا. لقد نجحت في منحاها العنيف والمسلح بتمكنها من توظيف الظروف المعيشية الصعبة لإقناع مجنديها بشتى الطرق أن السبيل إلى إصلاح الأوضاع هو التخلص من الفساد المالي للحكومات

وإقامة الشريعة الإسلامية وغيرها من الشعارات التي تستقطب العديد من الشباب مستغلة فراغ سلطة الدولة على جميع المستويات[٦].

مع صعود نجم التنظيم الجديد "داعش" بدأ التمدد يصل مختلف أرجاء المناطق الهشة في إفريقيا، فبدأت الولاءات تنتقل صوب هذا التنظيم الجديد واحتدم التنافس بينه وبين تنظيم "القاعدة" على مناطق النفوذ والاستقطاب والتجنيد[٧]. حيث تغير اسم تنظيم "بوكو حرام" إلى "داعش ولاية غرب إفريقيا" مارس ٢٠١٥ حين بايع أحد قياديها وهو المدعو "أبو بكر شيكاو" زعيم التنظيم الأصلي في العراق والشام، الأمر الذي أحدث انشقاقا داخل هذه الجماعة التي رفضت قيادتها المركزية هذه البيعة وانتهت بقتله. وقد تمكن التنظيم من بسط سيطرته على بحيرة تشاد، ثم الوصول إلى الصحراء الكبرى بعد مبايعة "عدنان أبو الوليد الصحراوي" عن تنظيم "المرابطون"، والذي أحدث كذلك انشقاقا في هذه الجماعة لعدم رضا القيادي الآخر "مختار بلمختار" بهذا القرار الذي اعتبره قرارا فرديا. وشكلت ليبيا بعد سقوط القذافي قاعدة مهمة لتواجد تنظيمات إرهابية ومليشيات مسلحة، لتصل بذلك "داعش" إلى شمال إفريقيا وتصبح تهديدا حقيقيا للمنطقة وإفريقيا بشكل عام.[٨]

لقد ساهم انتشار الجماعات "الإرهابية" في المزيد من التدهور الأمني في المنطقة، فبالإضافة إلى استعمالها تكتيكات جديدة ومصادر تمويل مختلفة تبقى أهم العناصر المساعدة على ازدهار هذا النشاط "الإرهابي"، هي غياب سلطة الدولة في هذه المناطق وتداخل الجماعات مع المكونات القبلية واستغلال نقص التنمية رغم توفر المنطقة على ثروات طبيعية مهمة. كل تلك العوامل جعلت من التدخلات العسكرية الأجنبية أمرا محتما للحفاظ على مصالحها أولا، ثم ثانيا بدعوة من الدول التي لا تستطيع جيوشها مجارات الجماعات المسلحة، إذ وصل الأمر إلى الاستعانة بمرتزقة الشركات الخاصة للتدخل في المنطقة وما يترتب عن ذلك من زيادة تفاقم الأوضاع الأمنية والحقوقية بمنطقة الساحل والصحراء.

أكد نائب القائد الأعلى لقوات الناتو السابق، الأميرال "بوربس"، أن البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها الولايات المتحدة الأمريكية قد تغيرت، فمصدر الخطر أصبح متركزا في الدول الضعيفة والفاشلة -في إشارة إلى الدول الافريقية-، وفي امتلاك أقليات تقنية متطورة. كذلك توفر القارة على حدود مفتوحة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وعدم القدرة على السيطرة على تدفقات الأموال، قد تجعل القارة مكانا جذابا للشبكات الإرهابية. الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتجه نحو افريقيا خصوصا في عهد الرئيس "بوش"، حيث ستزداد المساعدات والتعاون الاقتصادي والتجاري، ورفع الإعانات إلى أكثر من خمسة بليون دولار. بذلك

ستشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين حول الموارد الطبيعية، فالمنطقة الجغرافية الممتدة بين دارفور وصولا إلى المحيط الأطلسي، تعتبر محط نشاط كثيف للشركات العالمية العاملة في استغلال الموارد الطبيعية(٩).

ب- التدخل العسكري الأجنبي وتكريس النعرات الانفصالية:

إن حصول الدول الإفريقية على استقلالها لم ينهي التدخل في شؤونها الداخلية. بعد سنوات من خروج الاحتلال الأجنبي استمر التدخل بأوجه عديدة، سواء من طرف القوى الاستعمارية القديمة للقارة أو قوى أخرى، كانت تلك لعبة سياسية مهمة منذ الحرب الباردة، بالأخص في جنوب القارة الإفريقية. إذ قامت هذه القوى بتأمين مصالحها الاستراتيجية داخل المستعمرات القديمة بشركاتها المختلفة وضمان مكان لها، والتحكم بشكل كامل في القطاعات الاقتصادية الأكثر حيوية، الصناعة، التجارة، القطاع البنكي. كذلك التحكم في النخب السياسية والعسكرية في مجموعة من الدول، والتحكم في الانتخابات والانقلابات من أجل التواجد الدائم داخل المستعمرات، والتحكم لأكثر مدة ممكنة(١٠).

إلى وقت قريب كانت أوروبا تعتبر القارة الإفريقية بمثابة حديقتها الخلفية وأن لها الحق والوصاية عليها، إذ تعتبر فرنسا من أبرز القوى الدولية الأكثر تدخلا في إفريقيا على جميع المستويات السياسية الاقتصادية والعسكرية. غير أنه في السنوات الأخيرة بدأت قوى أخرى تنافس النفوذ الفرنسي في القارة كالصين والولايات المتحدة وبريطانيا بالإضافة الى تركيا، كما ازدهرت الاستثمارات الداخلية بين الدول الإفريقية بشكل ملحوظ جعل من التنافس الدولي أكثر حدّة.

لقد اعتادت فرنسا التدخل في إفريقيا خصوصا في مستعمراتها السابقة والتي لم تستطع بناء دول قوية مؤسساتيا تستطيع حماية حدودها وتحقيق الرخاء لشعوبها. حيث تم التدخل عسكريا في جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج ومالي. كما لم تسلم ليبيا من التدخل العسكري الفرنسي رغم أنها لا تعتبر من مناطق نفوذها وكانت خاضعة للاستعمار الإيطالي،لكن ظروف سياسية معينة والعلاقة المشبوهة التي كانت تربط الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" بالراحل "معمر القذافي" عجّلت بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا(١١).

إن كان التدخل في دولة كـ مالي من أجل وقف زحف تقدم الجماعات المتطرفة التي تهدد بتقسيمها، فهناك تدخلات أخرى في الشأن الداخلي على دول إفريقية عديدة بحجة الدفاع عن الديموقراطية والانتقال السلمي للسلطة. كما لا يخفى على متتبعي الشأن الإفريقي أن هذا التدخل له أهداف أخرى رئيسية وهو حماية المصالح الاقتصادية والاستثمارات الفرنسية التي تستفيد من الثروات الكثيرة بالقارة.من

نـاحية أخرى يعتبر التـدخل الفرنسي في إفريقيـا بمثابة صمام أمـان للقوى الغربية كالـولايات المتحـدة والاتحاد الأوروبي الـذين يخشـون أي تغلغل روسي صيني في القارة الخصبة والغنية(١٢).

إن المشاكل والصراعات التي تعيشها إفريقيا ليست نتيجة لعوامل إفريقية محلية، بل هي بالأساس ناتجة عن تدخلات أجنبية في صميم الشؤون الداخلية لإفريقيا، حيث تمت إعادة صياغة القارة من النـاحية الجيوبوليتيكيـة بعد ما خضعت له من عملية تقـسيم استعماري على إثر مـؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥، إذ تم بنـاء نهضة وتقدم أوروبا على حسـاب الأفارقة الذيـن دفعوا ثمن ذلك. إن التدافع الـدولي الجديد الذي تعرفه إفريقيا يعتبر انطلاقة لفصـل جديد من نهب خيرات القارة، إذ تسعى الولايات المتحـدة ودول أوروبا والصين إلى تعـزيز قبـضتها على ثـروات إفريقيـا. حيث يتم التـدخل عن طريق مسـميات عديـدة أبرزها "الحـرب على الإرهاب" وذلك من أجل تعزيز تواجدهـا العسكري في إطار حرب غير مـباشرة بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ و إعادة التمركز العسكري لخدمة الاستغلال الاقتصادي(١٣).

كذلك من مخلفـات هذا التقـسيم الاستعماري ظـهور نزعـات انفصالـية في الدول الافريقيـة، نتيجـة التقسيـم غير العادل للحـدود السيـاسية الـذي تركه الاحتلال الأجنبي، فنجـد دول عديدة تعاني مـن انتشار جماعـات انفصالية مـسلحة تطالب بالانضمام الى دولـة افريقية مجاورة أو الانـفصال بشكل كلي عن البـلد الذي تنتمي إليه. دولـة "الكاميرون" من الـدول التي تعيش حـالة صراع بين الـسلطة المـركزية والجماعات الانفصـالية، أو ما يسمى الأزمـة "الأنجلو سكسونيـة" نتيجة التقسيم الاستعماري الـذي عاشته "الكـاميرون" بعد خـروج المستعمـر الألماني ١٨٨٤-١٩١٦، ودخول فرنسا وبـريطانيا على إثـر معاهدة فرسـاي وتقسيم الكاميرون إلى منطقتي نفوذ استعماريتين مختلفتين. هذا الأمر سينعكس على الاستقلال الغير كامل للدولـة التي استقل الجزء الفرنسي منهـا سنة ١٩٦٠، ومنذ ذلك الحين وهي تستكمل الوحدة الترابية بضـم الأقاليم التي كانت تابعة لبريطانيا، حتى توحيد الدولة(١٤).

إن تغلغل الجماعات "الإرهـابية" في إفريقـيا وتزايد نـشاطها خصـوصا في الساحل الإفريقي عن طريق التهريب والاختطاف والاتجار بالبشر، وفي منطقة القرن الإفريقي التي انتعشت فيها عمليات القرصنة البـحرية وتهديد الملاحة في تلك المنطقة، ساهم في إعطاء نـوع من الشرعية للتدخلات العسكرية الأجـنبية خصوصا مع عدم قدرة الدول الإفريقية في هذه المناطق من محاربة هذه الظواهر لوحدها. هكذا أضـحت إفريقيا محط تنافس وصراع بين القوى الباحثة عن الهيمنـة وكذلك بين الجماعات المسلحة المتطرفة التـي تكثف من هجماتها لـتحقيق أهدافها الـتخريبية، هـذا الصراع أدى إلى مزيد من

تدهور الحالة الأمنية وتعطيل عجلة التنمية وتفاقم ظاهرة الهجرة السرية.

ازداد اهتمام القوى الكبرى ببسط سيطرتها على القارة بشتى الطرق، إذ أوصى نائب الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" سنة ١٩٥٧ بإنشاء مكتب شؤون أفريقيا، وهو الأمر الذي قام بتنفيذه الرئيس الأمريكي في سبتمبر ١٩٥٨ . حيث كان هذا التأسيس بمثابة إعلان رسمي للأهمية التي كانت توليها الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية المستقلة في تلك الفترة، وبداية التعامل مع الدول الأفريقية بشكل مباشر دون وساطة أوروبية. سيستمر هذا الاهتمام الأمريكي بإفريقيا والتسليم بأهميتها الاستراتيجية، بإنشاء قيادة عسكرية خاصة بالقارة "الأفريكوم" في عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش" سنة ٢٠٠٨، الأمر الذي يعني أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا أضحت محكومة بأهداف عسكرية، إذ تم إدراج عملها في إطار حرب الولايات المتحدة على الإرهاب(١٥).

بعد أن واكب الفشل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، استأنفت نشاطها العسكري في إفريقيا بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة منطقة القرن الافريقي وشرق إفريقيا، والتي تضم ١٥٠٠ جندي أمريكي بشكل دائم. وتقدمت وزارة الدفاع الأمريكية في نفس السنة بمبادرة تدريب وتأهيل القوات المسلحة لدول مالي وموريتانيا، التشاد والنيجر، لتشمل دول أخرى في المنطقة(١٦). غير أن الغرض الحقيق من هذه القيادة العسكرية وإن كان ظاهره محاربة التطرف وعدم السماح بقيام أفغانستان جديدة في إفريقيا، فباطنه هو تطويق النفوذ المتزايد للصين وروسيا وتأمين الإمدادات الإفريقية من النفط والموارد الطبيعية الثمينة.

يتضح جليا الصراع الأجنبي حول إفريقيا من خلال التنافس الفرنسي الروسي في مالي بشكل رئيسي وفي بعض الدول المجاورة لها، حيث تعتبر شركة "فاغنر" الخاصة والتي تتشكل من جنود مرتزقة، وجيش الظل الذي يخدم المصالح الروسية في الخارج وخاصة إفريقيا. خريطة تواجد الشركة الروسية "الخاصة" بدأت تنتشر في إفريقيا تحت ذريعة تدريب الجيوش والتعاقد مع الحكومات التي تريد محاربة الجماعات المتطرفة، مقابل ذلك تم طرد القوات الفرنسية من مالي وكذلك دبلوماسييها في مالي(١٧). مما يدل على وصول صراع النفوذ إلى أوجه في إفريقيا، في تجل واضح للصراع الذي يعرفه العالم بين القوى الكبرى خصوصا روسيا والصين ضد الدول الغربية في صراع شرق غرب متجدد.

كذلك من مظاهر تحول هيكل الأمن في إفريقيا هو تنامي ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث أسهم ضعف الدولة وعدم قدرتها على توفير الأمن في انتشار

الـشركات الأمنيـة الخاصة. ويـتضح ذلك الضعـف في عدم قدرتهـا على دفع أجور الجنود النـظاميين لفترة طـويلة، الأمر الـذي دفعهم إلى العصيـان وفي مرات أخرى القيام بالانقلابات، كذلك سينعكس هذا الضعف على قدرة الدول على بسط سيطرتها على الحدود الـبعيدة والأطـراف، وهو مـا سيؤدي إلى فـراغ أمني سعت الـشركات الخـاصة إلى ملـئه. إذ ستعمل الشركـات الأجنبيـة التي تشـتغل في استغلال الموارد الافريقية على جلب شركات أمن خاصة لتوفير الحراسة(١٨).

ثانياً- قضية الصحراء من الحسم العسكري إلى الحل السياسي:

لقد شكل النزاع في الصحراء جنوب المغرب عائقا في وجه أي اندماج أو تكامل جنوب-جنـوب على المستويات الاقـتصادية والسـياسية والأمنيـة، خصوصا مع استغلال الجبهـة الانفصالية للمناطق المنزوعة الـسلاح من أجل القيام بأعمال مشبوهة تعيق الحركة الاقـتصادية والتجاريـة وعبور المدنيين. ويعتر هـذا الصراع امتدادا للعوامل المـذكورة سابقا ومن مخلفات الاستعمار الذي تـرك وراءه مشكال عدة بغية الرجوع إلى القارة بحلّة جديدة.

أ- تأمين معبر "الكركارات" ضرورة أمنية واقتصادية للمنطقة:

بعد قطع مجمـوعة من الانفصاليين المعـبر البري الوحيد الرابط بـين المملكة المغربية ومـوريتانيا في محاولة لزعـزعت الاستقرار والحركة المدنيـة والتجارية الاعتيادية في المعبر، قام الجيش المغـربي بتدخل سلمي من أجل إعادة الأمـور إلى نصابها وتعبيد المعبر وتأمينه، بعد مجموعـة من المراسلات المغربية للأمين العام للأمم المتحدة تبرز فيه خطـورة الوضع وتأثيره السلبـي على حياة المدنيين المغاربـة والأفارقة مستعملي المعبر(١٩). لقد كانت العـملية المغربية بتنسيق مع البعـثة الأممية في المنطقة المعروفة اختصارا ب "الميـنورسو"، حيث حضر ملاحـظون من البعثة وهمـا لبناني وجنوب إفريقي وبـاكستـاني وثلاثة عنـاصر من مصر، واللـذين لم يسجلـوا أي خرق من الجانب المغـربي. كما دعا الأمين العام لـلأمم المتحدة ميليـشيات "البولـيساريو" وأتباعها مغادرة المعبر من أجل عودة الحركة إلى حالتها الطبيعية(٢٠).

لقد كـان التدخل المغربي فرصة سانحة ومناسبة ليس فقط لتأمين المرور بالمعبر، بل كذلك من أجل تأمين المـنطقة بشكل كامل وملئ الفراغ الأمني الذي كان يخيم عليها. فالمنطقة الموازية للمعبر كانت تعتبر منطـقة عازلة تفصل التواجد العسكري المغربي عن مخيمات اللجوء بتنـدوف بموجب اتفاق وقف إطلاق الـنار الموقع سنة ١٩٩١ . وتقـدر مساحة المـنطقة العازلـة على امتداد الجدار الأمـني المغربي بحوالي ٥٣ ألف ومئتي كلم٢، تركها المغرب بموجب الاتفاق من أجل تيسير عمل بعثة الأمم المتحدة في مراقبة وقف اطلاق النار بإحداث تسع نقاط مراقبة على امتداد المنطقة العازلة.

بعد أن خسرت الجبهة الانفصالية "البوليساريو" المدعومة من طرف الجزائر المعركة على المستوى الدبلوماسي، بسبب تقوقعها وعدم انفتاحها على أي حل يعيد الحياة للصحراويين المحتجزين في مخيمات "تندوف"، أرادت لفت الانتباه الدولي بزعزعة الاستقرار بالمنطقة وإعادة سيناريو أحداث "اكديم إزيك"(٢١). غير أن تدخل السلطات المغربية حال دون ذلك وأعاد الأمور إلى نصابها، فالمنطقة لا تحتمل المزيد من التوتر والنقط السوداء، كما أن الفراغ الأمني الذي لم تستطع البعثة الأممية تغطيته في محيط المنطقة وضعف التغطية الحدودية لدول الجوار، جعل منها منطقة تهريب وقطّاع طرق، وخطرا ليس على الجنوب المغربي فقط بل على دول الجوار كذلك.

إن مشروعية التدخل المغربي تستمد كون التدخل كان داخل حدوده الجغرافية ولم تصل لدول الجوار، كذلك أن السلطة القائمة في المنطقة والتي تنسق معها بعثة الأمم المتحدة هي السلطة المغربية. بحكم القانون والواقع فالسلطة المغربية هي التي تتحمل المسؤولية عن أي انفلات أمني بالمنطقة. كما أنه لم يصدر أي قرار أممي أو من مجلس الأمن يدين هذا التدخل، وهنا يمكن لمس التحول الذي أصبحت تنهجه الأمم المتحدة اتجاه مسألة الصحراء برمتها.

لقد كانت سوابق دولية عديدة في هذا الشأن، ادعت فيها دول تدخلت عسكريا داخل أو خارج حدودها أنها تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها وأمنها القومي ووحدة ترابها. لكن الفارق أن تلك التدخلات كانت خارج تراب الدولة، كالتدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان والتدخل الروسي في أوكرانيا. إلا أن أقرب مثال وأوضحه هو التدخل التركي على الحدود العراقية وكذلك على الحدود السورية، حيث تتهم تركيا حزب العمال الكردستاني بشن هجمات وزعزعة الاستقرار بتركيا وهي التي تصنفه في عداد الجماعات الإرهابية. وقد تجاوز التدخل التركي التوغل المسلح داخل كل من سوريا وتركيا من أجل ملاحقة المقاتلين الأكراد، إلى التدخل من أجل منع أكراد العراق وسوريا من أي محاولة للمطالبة بالاستقلال أمام انهيار الدولة في سوريا والعراق على إثر سيطرة التنظيمات "الإرهابية" على مساحات كبيرة من هذين البلدين.

بنظرة قانونية حول المقارنة بين التدخل العسكري التركي ضد المقاتلين الأكراد في العراق وسوريا، والتدخل المغربي رغم أنه كان بمساعدة الجيش الملكي إلا أنه لم يشهد تشابك مسلح وفق البلاغات الرسمية للجيش المغربي وكذلك الناطق الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة، أن التدخل الأول فيه اعتداء على سيادة دول مستقلة وحجة لا سند لها في القانون الدولي وهي الدفاع عن النفس الوقائي الأمر الذي يمكن تصنفيه بمثابة عدوان، بينما الحالة الثانية فهي دفاع شرعي داخل التراب المغربي ضد جماعة تنشط خارج الحدود المغربية بتسليح وتدريب أجنبي، وهو بمثابة عدوان

موجه ضد المصالح الاقـتصادية والسياسية والعسكـرية المغربية. وحسب التوصية الأمميـة رقم ٣٣١٤ لعام ١٩٧٤ في تـعريفها لـلعدوان، يدخل ضـمن أعمال العدوان "إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى مـن أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعـادل الأعمال المعدّدة أعلاه -في إشارة إلى باقي فقـرات التعريف-..."[٢٢]. قد يقول قائل أنّ مـن قام بوقف حـركة المرور بـالمعبر مدنيـون غير أن واقع الأمر أنهم أدرع بـشرية قدموا بـدعم من مليشيات مـسلحة من أجل تحقيق أهداف عـسكرية، كذلك البلاغـات العسكرية العـديدة التي أعلنت عنهـا الجبهة الانفصاليـة وكونها لن تلتزم باتفاق وقف إطلاق النـار يحيل على أن عملية إغلاق المعبر كـانت من تخطيط الجبهة وليس احتجاجا مدنيا عاديا كما تدعّي[٢٣].

إن فرض الاستقرار بمنطقة محفوفة بالمخاطر "الإرهابية" وتهريب المخدرات والهجرة غير النظامية، عامل مهم ومساعـد في التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والقاري. فمن أهم المعايـير التي يعتمدهـا مؤشر جاذبيـة الاستثمار في تصنيفـاته هو المعيار الأمنـي، بالإضافة إلى معايير اقتصاديـة أخرى ذات أهمية، فبدون أمن لا يمكن جلب استثمارات خارجية. كذلك الأمـر بالنسبة للاستقرار الـسياسي الذي يعتبر مفتاح ما تسعى إلى تحقيقه الدول في كل المجـالات. فالدول المتمتعة بـالاستقرار السياسي على مستوى القارة الافريقيـة هي الأكثر جلبا للاستثمارات الخارجية، كما أن الدول التي تـأثرت بثورات الربيع العربي كـتونس ومصر قد استعادت عـافيتها الاقتصادية مع تحسن مناخ الأعمال بفضل الاستقرار السياسي بعد سنوات من التدهور.

ب- مقترح الحكم الذاتي كمدخل الاستقرار في المنطقة:

بعـد سنوات من الصراع العسكري والسياسي حول الأقـاليم الجنوبية للملكة المغربية والتي استرجعها المغـرب تحث سيادته بعد سنـة ١٩٧٥ عن طريق المسيرة الخضراء، اقترح المغرب خـطة الحكم الذاتي كحل لإنهـاء هذا الصراع المفتعل مـن طرف الجزائر الراعي الرسمي لجبهة البوليساريو. هذا المقترح الذي لقي استحسان ودعم دولي كبير لجـديته وعمليته، وقد سبق للمبعوث السـابق للأمم المتحدة "جيمس بيكر" أن اقترح مخـططا لحل القضيـة يتضمن حكـما ذاتيا في البدايـة لكنه يمهد لإجـراء استفتاء في المرحلـة الثانية، خطة رفضـها المغرب رفضا تاما خصوصا في الشق المتعلق بالاستفتاء لاستحالة إجراءه، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تنفتح على مقترحات أطراف النزاع.

سنتناول المقترح المغربي من مقاربة قانونية وسياسية وانعكاس ذلك على الاستقرار في المنطقـة، على اعتبار أن هناك العـديد من الدراسات التـي تناولت المقترح من زوايا أخـرى مختلفة خصـوصا الشق الـتاريخي. فالمـقترح المغربي لن يضـع حدّا لنزاع

استمـر لسنين طويلة فقط، بل سينـعكس إيجابا على المنطقة بـأسرها خصوصا بعد نـزعة الانفصال التي بدأت تظـهر على دولها، مالي النيجر إثيـوبيا كامرون... فنجاح النمـوذج المغربي للحكـم الذاتي سيكـون له الأثر إيجـابي على تلك الدول بـالنظر للمكـانة الـتي أصبح يحتلهـا المغرب داخل الاتحـاد الافريقـي التي توجـت بقبول انضمامه سنة ٢٠١٧ بغالبية الأعضاء.

لقد شـكلت التوصيـة ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ والتـوصية ٢٦٢٥ لعـام ١٩٧٠ منعطفا رئيسيـا في تاريخ الشعوب التي كانت قابعـة تحت الاستعمار، بتبنيها لمبدأ رئيسي في القانون الدولي وهو حق الشعـوب في تقرير مصيرها، وذلك باستخدام جميع وسائل الكفـاح حتى تنـال استقلالها. غير أن هـذا المبدأ سـيخرج عن محتـواه حين سيتم توجيهه ضد دول مستقلة وتحريك نزعات الانفصال داخلها. هذا الأمر يتناقض وما جاء في ميثـاق الأمم المتحدة في مادته ٢ فقـرة ٧، وكذلك ما جـاء في التوصية ٢٦٢٥ نفسها التـي أكدت على ألاّ يجب أن يفهم من هـذا المبدأ أنه تشجـيع لإتيان عمل من شأنه أن يقطع جزئيا أو كليا أوصال الـسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة والمستقلة والتي تتصرف بمقتضى مبدأ تساوي حقوق الشعوب وحقها في تقرير مـصيرها والتي لها حكومـة تمثل جميع السكان الذيـن ينتمون إلى إقليمها دون تمييز بـسبب العرق أو اللـون أو الدين[٢٤]. فإعـمالا بهذا المبدأ القـانوني قام المغرب والـذي كانت أراضيه خـاضعة للاستعـمار الفرنسي والاسبـاني باستكمال وحـدته الترابية واسترجاع الأقاليم الجنوبية التي كانت تحت الاحتلال الاسباني، إلا أن وضعـية الأقاليم الجنـوبية ستأخـذ منحا سياسيـا آخرا بعد أن تبنـتها الجزائر ودعمت الانفصاليين بـالسلاح والمال في سياق دولي يـتسم بالانقسـام بين معسكر غربي ومعسكر شرقي يتلقف كل نـزعة انفصالية لاحتضانها. هذا الصراع سيستمر لعقود وبعد مسار طويل بين نزاع مسلح ومفاوضات... سيقترح المغرب حلا سياسيا من أجل وضع نهايـة لهذا النزاع متمثلا في الحكم الذاتي، إذ استطاع المغرب استمالة العديد من الـدول المؤثرة لصـالح هذا الحل، كما أن الأمم المتحـدة منذ سنة ٢٠٠٨ وقرارتها المتعلقـة بشأن هذا النزاع، أصبحت تتحدث عن حل سياسي واقعي وأن حل الحكم الذاتي ذو مصداقية ويتسم بالجدية.

لـيست هناك معايير محددة من وجهة نظر القانون الدولي للحكم الذاتي، لعدم وجود تعـريف موحد له لارتكازه على موازين القوى بـين الأطراف المعنية، وكذا درجة تأثير الفـاعلين الخارجيين. لكن تـوجد آليات وميكـانيزمات وجب احـترامها، أهمها وجود توافق حول قبول هذا النوع من التنـظيم السياسي والترابي، كما يختلف هذا التنظيم من تجربة سياسيـة لأخرى. يمكن القول أن الحكم الذاتي نظام قانوني وسياسي، لا

مركـزي مبني على أســاس الاعتراف لإقليـم مميز قـوميا أو عـرقيا داخل الـدولة بــالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف رقابة السلطة المركزية. حسب المادة الثالثة من الميثاق الأوروبي للحـكم الذاتي الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر ١٩٨٨ فقد تم تعريفه على أنه: " حق وقدرة الوحـدات المحلية، والإقليمية الفعلية، على تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤولياتها، ولصالح سكانها في إطار القانون، وأن هذا الحق يمارس عن طريق مجـالس أو جمعيات مشكلة من أعضاء منتخبين في اقتراع حـر وسري، ويتميز بالمســاواة، سواء أكان مباشرا أو عـاما، ولهذه الجمعيات والمجالس أن تمتلك أجهزة تنفيذية مسؤولة، اتجاهه " (٢٥).

ما يمكن استنتاجه مما سبق أنه لا يمكن الاعتماد على القانون الدولي من أجل تحديد نمـوذج واحد للحكم الذاتي، لكن يمكن ملاحظة أن التركيز ينصب على التسيير المحلي واحترام الخصوصية الثقافية والحرية في اختيار الممثلين في مناصب المسؤولية، وتلك الآليات يمكن أن تتوافر في العديد من الأنظمة السياسية دون الإشارة صراحة للتمتع بالحكـم الذاتي. كما تجـدر الإشارة أنـه فيما يتعلق بـالدول المتقـدمة خصـوصا الأوروبية متشددة في دساتيرها بشأن استقلال الأقاليم المتمتعة بحكم ذاتي أو نظام سيـاسي على شاكلته، حيث أن التســاهل في أمر كهذا يمكنه تفتـيت العديد من الدول التي تضم حركـات انفصالية تطالب بـاستقلال الأقاليم المنتمية إلـيها، كإسبانيا – بلجيكا –بريطانـيا–إيطاليا... لكن عنـد التوجه جنوبا نحو إفـريقيا أو شرقا باتجاه آسيا فيـتم التلاعب سيـاسيا بتلـك المبادئ وتتخـذ ذريعة لتقـسيم الدول أو زرع القلاقل من أجل إيجـاد طريـق للتدخل، كـتقسيم الـسودان ومن قـبل إندونيـسيا والتدخل في مالي والصومال وما تشهده إثيوبيا من صراع بين المركز والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي كإقليم " تغراي " .

إن مقترح الحكم الذاتي المغربي يعتبر حلا جديا وواقعيا لاستحالة تطبيق الحل الذي يقترحه الطـرف الآخر وهـو الاستفتـاء، للعديـد من الاعتبـارات التقنيـة والتحول الديموغرافي والاختلاف حول الفئة النـاخبة. كذلك يعتبر حلا منطقيا لأنه رفع الحرج عـن الأمم المتحدة التي كـانت تبحث عن مخرج لأزمـة طال أمدهـا، وخير مخرج هو الذي يحفظ استقلال المغرب ووحدته الترابية، ويحفظ للأقاليم الجنوبية خصوصيتها الثقافية والتي هي غير مختلفة عن باقي الأقاليم الصحراوية خارج النزاع.

يعتبر المغرب مبـادرة الحكم الذاتي المقدمـة للأمم المتحدة كحل للنـزاع مبادرة مرنة ومنفتحـة يمكن تعميقـها والتوافق على المقـترحات التي جاءت بهـا، شريطة انخراط الطرف الآخـر في ذلك مع احترام حدود التفاوض. لأن الأمـر لا يتعلق بالتفاوض على الـسيادة، فالسلطـة المركزية تبقـى مراقبة للحفاظ على عـدم تجزيئ الدولة، وأن كل

مقومات السيادة هي من اختصاص السلطة المركزية كالعلم والنشيد الوطني والعملة والدفاع والشؤون الخارجية. فالمقترح يتجاوز اللامركزية الموسعة[٢٦]. وهو إن كان موجه للأمم المتحدة ومحط تفاوض إلا أنه يدخل في إطار ورش كبير بدأت فيه المملكة مع دخول دستور ٢٠١١ حيز التنفيذ، الذي تبنى توجها عاما نحو الجهوية المتقدمة حيث نص الفصل الأول منه على أن " ... التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة. "إن مبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية في حال انخرطت فيه جميع الأطراف المدعوة صراحة من طرف الأمم المتحدة والجزائر وجبهة البوليساريو وموريتانيا، يعتبر مكسبا للدول الإفريقية كافة ونموذجا يحتذى به، أولا: لأن ذلك سيحد من النزاعات الانفصالية التي تشهدها هذه الدول خصوصا الدول المجاورة والتي تعتبر إرث استعماري، ك "الأزواد" في مالي و "القبايل" في الجزائر و "أمبازونيا" في الكاميرون و "بيافرا" في نيجيريا و "زنزبار" في تانزانيا و "تيغراي" في إثيوبيا ... وثانيا لأن المغرب يعتبر أول مستثمر إفريقي في إفريقيا إذ وصلت استثماراته لحوالي تسعة وعشرون دولة بقيمة تفوق ٦,٨ مليار درهم سنة ٢٠١٩ بعد أن كانت ٣ مليار درهم فقط سنة ٢٠٠٩، وسجلت هذه الاستثمارات أعلى معدلاتها سنة ٢٠١٧ حيث بلغت ٨,٨ مليار درهم [٢٧]. الأمر الثالث ما يقوم به من أدوار في عمليات حفظ السلام الأممية والتي لا تقتصر فقط على حفظ السلم والأمن بل تمثلت في القيام بأعمال إنسانية واجتماعية لصالح الدول الإفريقية التي تعاني هشاشة أمنية.

الخاتمة

ختاما يمكن القول أن القارة الافريقية عموما لم تستطع الخروج بعد من مخلفات الحقبة الاستعمارية، بسبب عدم استقرار الأنظمة السياسية وكثرة الانقلابات العسكرية، كذلك ساهمت التدخلات الأجنبية في تعطيل استقلالية القرار السياسي في القارة. غير أن خطر تفكك الدول يبقى الهاجس الأكبر للأنظمة السياسية والمعيق الأبرز للإقلاع الاقتصادي، حيث تتموقع القارة في مؤخرة التصنيفات العالمية في كل المجالات. إن أي إقلاع اقتصادي في القارة الافريقية عامة ومنطقة الساحل والصحراء خاصة يستوجب استقرارا سياسيا، واستثمار الثروات التي تزخر بها القارة محليا اعتمادا على التعاون بين دولها. في هذا الصدد تقوم المملكة المغربية بتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لمجموعة من الدول الافريقية، في إطار التعاون جنوب–جنوب لأن المغرب أول مستثمر إفريقي في إفريقيا. كذلك المشروع المغربي النيجيري لنقل الغاز عبر أربعة عشر دولة إفريقيا، يؤكد مدى قدرة القارة على الإقلاع إن توفرت الظروف الملائمة لذلك، خصوصا الاستقرار السياسي ووقف التدخل الخارجي.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الحسن بوقنطار، "المغرب والقانون الدولي"، الطبعة الأولى ٢٠٢١، دار السلام الرباط.
- "الكتاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب"، منشورات الفريق الدولي للدراسات الإقليمية والأقاليم الصاعدة طوكيو، الطبعة الأولى مارس ٢٠١٥ .
- باتريك كوكبيرن، "داعش عودة الجهاديين"، ترجمة ميشلين حلب، دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠١٥ .
- تقى النجار، "داعش والتمدد في إفريقيا"، مقال منشور على مجلة متابعات إفريقية العدد ١٩ أكتوبر ٢٠٢١ .
- "المغرب إفريقيا: علاقة تعاون متجددة."، مجلة المالية العدد ٣٦ دجنبر ٢٠٢٠، إصدار وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المملكة المغربية.
- محمد الخلوقي، "الحرب على الإرهاب من القاعدة إلى داعش"، مجلة شؤون الأوسط ربيع. صيف ٢٠١٥ عدد ١٧١ .
- حمدي عبد الرحمان، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسة الدولية عدد ١٩٧ يوليوز ٢٠١٤ .
- حسن الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد ربيع ٢٠٠٩ .
- خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد ٢١ شتاء ٢٠٠٩ .
- توصية ٣٣١٤ لتعريف العدوان سنة ١٩٧٤ .
- "الإرهاب في منطقة الساحل: الحقائق والأرقام"، إعداد المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومحور المسار الاستراتيجي للناتو باتجاه الجنوب.

https://thesouthernhub.org/default-ab/publications/terrorism-in-the-sahel-facts-and-figures-arabic

- "تحديات في مواجهة قوة مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل والصحراء"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، https://futureuae.com
- ميرفت عون، "فاغنر في الساحل... لماذا تشتعل المنافسة بين روسيا وفرنسا في

مـالي؟"، مقال منشـور على صفحة ميـدان في موقع الجزيـرة.نت، بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٢١. https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/9/26

- محمد البكاي، "بـوليساريـو" تعلن عدم الالتزام بـاتفاق وقف إطلاق النار في "الصحراء"، وكالة الأناضول للأخبار، ١٤/ ١١/ ٢٠٢٠. https://www.aa.com.tr/ar

- "الأمـين العام للأمم المـتحدة يطـالب البولـيساريـو وميليـشياتهـا بمغادرة الكركارات"، وكالة المغرب العربي للأنباء، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠. www.mapnews.ma/ar

- محمد الخلوقي، "التـنافس بين تنظيمي القـاعدة وداعش في إفريقيا"، ٢٠١٦. https://barq-rs.com/

- عبد المغيث جبران، "ذكرى أكـديم إزيك" حين فاحت رائحة الـدماء بالصحراء، جريدة هسبريس الالكترونية، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤ www.hespress.com

- محمد عبد الله ولد آدّا، "الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي"، ٢٣ فبراير ٢٠١٤. https://studies.aljazeera.net/ar

- "بـرنـامج الـسـاحل" https://www.unodc.org/westandcentralafrica/ar/newrosenwebsite/sahel-programme/sahel-programme.html

المراجع الأجنبية:

Amadou Mahter M'BOW, « Le droit d'ingérence et L'Afrique », Le droit – d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme ? Publications de L'Académie du Royaume du Maroc Collection « sessions », Rabat Octobre 1991.

- Cynthia Petrigh, « Le conflit anglophone au Cameroun, un dialogue sans partenaires », ifri, Octobre 2019.

- Maroc : que s'est-il vraiment passé à Guerguerate ? Par François Soudan 13/11/2020 https://www.jeuneafrique.com/1073885/politique/pourquoi-et-comment-larmee-marocaine-est-intervenue-a-guerguerate.

- Camille Lafrance, « Affaire Sarkozy-Kadhafi : chronique d'un potentiel scandale d'état. », jeune afrique, 3 décembre 2020. www.jeuneafrique.com

الهوامش

١- للمـزيد من المعلومات أنظـر "برنامج الساحل" https://www.unodc.org/westandcentralafrica/ar/newrosenwebsite/sahel-programme/sahel-programme.html.

٢- "الإرهاب في منـطقة الساحل: الحـقائق والأرقام"، إعداد المـركز الإفريقي للـدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومحور المسار الاستراتيجي للناتو باتجاه الجنوب، https://thesouthernhub.org/default-ab/publications/terrorism-in-the-sahel-facts-and-figures-arabic.

٣- "الكتـاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب"، منشورات الفريق الدولي للدراسات الإقليمية والأقاليم الصاعدة طوكيو، الطبعة الأولى مارس ٢٠١٥، ص ٤٨ .

٤- "تحديات في مـواجهة قوة مـكافحة الإرهـاب بمنطقـة الساحل والـصحراء"، مركـز المستقبل للدراسات والأبحاث، https://futureuae.com

٥- بـاتريك كـوكبيرن، "داعش عـودة الجهاديـين"، ترجمة مـيشلين حلب، دار الـساقي، الـطبعة الأولى٢٠١٥، ص٤٨ .

٦- محمـد الخلوقي، "الحـرب على الإرهاب من القـاعدة إلى داعش"، مجلـة شؤون الأوسط ربيع. صيف ٢٠١٥ عدد ١٥١ ص ١٧١ .

٧- للتوسع أكثر حول هذا الموضوع أنظر: محمد الخلوقي، "التنافس بين تنظيمي القاعدة وداعش في إفريقيا"، https://barq-rs.com/

٨- تقـى النجار، "داعش والتمدد في إفريقيـا"، مقال منشور على مجلة متـابعات إفريقية العدد ١٩ أكتوبر ٢٠٢١، ص ١٧و١٨ .

٩- حـسن الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد ربيع ٢٠٠٩، ص ٢٥ .

10- Amadou Mahter M'BOW, « Le droit d'ingérence et L'Afrique », Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme ? Publications de L'Académie du Royaume du Maroc Collection « sessions », Rabat Octobre 1991. P 110

11- Camille Lafrance, « Affaire Sarkozy-Kadhafi : chronique d'un potentiel scandale d'état. », jeune afrique, 3 décembre 2020. www.jeuneafrique.com

١٢- محمد عبـد الله ولد آدّا، "الوضـع الأمني بـالساحل والصحـراء بعد سنة من الـتدخل الفرنسي بمالي"، ٢٣ فبراير ٢٠١٤ https://studies.aljazeera.net/ar

١٣- حمدي عبد الرحمان، "صراعات الهيمنة: الصيـغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسـة الدولية عدد ١٩٧ يوليوز ٢٠١٤، ص١١و١٢ .

14- Cynthia Petrigh, « Le conflit anglophone au Cameroun, un dialogue sans partenaires », ifri, Octobre 2019, page 8.

١٥- خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد ٢١ شتاء ٢٠٠٩، ص ٩١ .

١٦- خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق ص ٩٢ .

١٧- للتوسع أكثر أنظر، ميرفت عون، "فاغنر في الساحل.. لماذا تشتعل المنافسة بين روسيا وفرنسا في مالي؟؟، مقال منشور على صفحة ميدان في موقع الجزيرة.نت، بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٢١ .

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/9/26

١٨- حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧ .

١٩- "الأمين العام للأمم المتحدة يطالب البوليساريو وميليشياتها بمغادرة الكركارات"، وكالة المغرب العربي للأنباء، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠ . www.mapnews.ma/ar

20- Maroc: que s'est-il vraiment passé à Guerguerate ? par François Soudan 13/11/2020 https://www.jeuneafrique.com/1073885/politique/pourquoi-et-comment-larmee-marocaine-est-intervenue-a-guerguerate.

٢١- للاطلاع أكثر حول الأحداث أنظر: عبد المغيث جبران، "ذكرى أكديم إزيك" حين فاحت رائحة الدماء بالصحراء، جريدة هسبريس الالكترونية، ٢٥/١٠/٢٠١٤ .www.hespress.com

٢٢- توصية ٣٣١٤ لتعريف العدوان سنة ١٩٧٤ .

٢٣- محمد البكاي، "بوليساريو" تعلن عدم الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في "الصحراء"، وكالة الأناضول للأخبار، ١٤/١١/٢٠٢٠ https://www.aa.com.tr/ar

٢٤- التوصيتين ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ و٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠ .

٢٥- الحسن بوقنطار، "المغرب والقانون الدولي"، الطبعة الأولى ٢٠٢١ دار السلام الرباط، ص٧٠و٧١ .

٢٦- الحسن بوقنطار، مرجع سابق ص ٨٠ .

٢٧- "المغرب إفريقيا: علاقة تعاون متجددة."، مجلة المالية العدد ٣٦ دجنبر ٢٠٢٠، إصدار وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المملكة المغربية. ص ٩ .